محضر الاجتماع السابع عن بعد
للجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة للمنظمة

12 و13 و14 سبتمبر 2022

محضر الاجتماع السابع عن بعد

للجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة للمنظمة

12 و13 و14 سبتمبر 2022

عقدت لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة للمنظمة بدعوة من معالي الأمين العام للمنظمة اجتماعها السابع عن بعد أيام من 12 إلى 14 سبتمبر 2022، في إطار أعمال اللجان التمهيدية السابقة لاجتماع المجلس التنفيذي للمنظمة.

وقد شارك ممثلو الأجهزة الأعضاء التالي ذكرهم في الاجتماع:

دولة الكويت/ ديوان المحاسبة

- **السيد/ عبد الله علي الشيتان** رئيس اللجنة

جمهورية مصر العربية/ الجهاز المركزي للمحاسبات

- **السيد/ عاصم لطفي لوقا** نائب رئيس اللجنة

الأمانة العامة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة

- **السيد/حسام الدين القزي** مقرر اللجنة

ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية

- **السيد/ بلال عكاشة** عضو
- **السيدة/ رانية ملكاوي** عضو
- **الآنسة/ احلام قمر الدين** عضو

الجمهورية التونسية/ محكمة المحاسبات

- **السيدة/ شريفة قويدر** عضو

جمهورية العراق / ديوان الرقابة المالية الاتحادي

- **السيد/ حسنين مهدي فاضل مهدي العبيدي** ~~عضو~~

- السيد/ حيدر يوسف خلخال عضو
- السيد/ قيصر غازي زغير الساعدي عضو

سلطنة عمان/جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة

- السيد/ محمد بن حمدان بن سعيد الجابري عضو
- السيد/ صالح بن علي الهنائي عضو

دولة قطر/ ديوان المحاسبة بدولة قطر

- الشيخ/ عبد الله بن حمد آل ثاني عضو

دولة الكويت/ ديوان المحاسبة

- السيد/ فهد عبد الرحمن الجامع عضو

جمهورية مصر العربية/ الجهاز المركزي للمحاسبات

- السيد/ خالد محمد علي البسيوني عضو
- السيد/ محمد السيد محمد أبو زيد عضو
- السيدة/ داليا رضا مصطفى الهبيتي عضو
- الآنسة/ سارة جميل مسعد عضو
- الآنسة / مي مالك عبد الرحيم عضو

الأمانة العامة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة

- السيد/المنجي الحمامي عضو

وقد اعتذر ممثل محكمة الحسابات بالجمهورية الإسلامية الموريتانية عن المشاركة نظرا لتزامن الاجتماع مع عطلة رسمية بالجهاز. كما لم يشارك ممثلو ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية بالاجتماع لإشكاليات تقنية.

وقد شارك في الاجتماع الأستاذ عبد الحكيم بالأزرق، ممثل مبادرة الانتوساي للتنمية (الآي-دي-آي).

وقد افتتح السيد / عبد الله علي الشيتان، (رئيس اللجنة) الاجتماع، حيث رحب بأعضاء اللجنة وذكر بالمواضيع التي سيتم النظر فيها خلال الاجتماع.

وباشرت اللجنة على إثر ذلك أعمالها وفق البنود الواردة بجدول الأعمال.

البند الأول: إقرار مشروع جدول الأعمال

استعرض السيد/ حسام الدين القزي (مقرر اللجنة) مشروع جدول الأعمال، وفقا للتالي:

1. عرض وإقرار مشروع جدول الأعمال.
2. النظر في ترشحات الأجهزة الأعضاء لاستضافة المنتدى الدولي حول التجارب الرائدة والممارسات الجيدة في مجال الرقابة على اهداف التنمية المستدامة
3. النظر في نتائج مشاركة المنظمة في منتدى الاسكوا للتنمية المستدامة 2022
4. النظر في التقرير المرحلي حول التقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة الواردة في مذكرة التفاهم بين الإسكوا والأرابوساي
5. النظر في نتائج ورشة العمل حول الرقابة على الهدف 1.4 من خطة التنمية المستدامة 2030
6. النظر في نتائج مهمة الرقابة التعاونية حول الرقابة على الهدف 1.4 من خطة التنمية المستدامة 2030
7. النظر في التقرير حول التقارير الطوعية
8. النظر في تعيين الجهاز الذي سيتولى تنظيم المنتدى الدولي حول التجارب الرائدة والممارسات الجيدة في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة
9. النظر في مدى التقدم في انجاز الخطة التشغيلية لعام 2022
10. النظر في إعداد تقرير النشاط لعام 2022
11. النظر في تقرير رئيس اللجنة حول مشاركته في الاجتماع التشاوري لإعداد المخطط الاستراتيجي 2023-2028 ومقترحات مشاريع اللجنة في إطار هذا المخطط.
12. إعداد الخطة التشغيلية لعام 2023
13. توزيع الأعمال بين أعضاء اللجنة وتكوين فرق عمل في الغرض
14. النظر في نتائج مشاركة المنظمة بنشاط فريق عمل الرقابة البيئية للإنتوساي
15. النظر في تمثيل المنظمة العربية في اجتماعات مجموعة عمل الانتوساي المعنية بالأهداف والمؤشرات الرئيسية للتنمية المستدامة
16. ما يستجد من أعمال
17. تحديد موعد ومكان انعقاد الاجتماع القادم

وطلب من السادة أعضاء اللجنة تقديم المقترحات أو التعديلات التي يرونها مناسبة، وأشار ممثل الأمانة العامة إلى أنّ البندين الثاني والثامن من جدول الأعمال يتعلقان بنفس الموضوع واقترح على هذا الأساس الاستغناء عن البند الثامن. كما ذكّر بتضمن البند ما يستجد من أعمال موضوع تمّ اعداد مذكرة تكميلية في شأنه يتعلق بخطة العمل للفترة يوليو 2022 –ديسمبر 2023 في إطار مذكرة التفاهم بين الإسكوا والأرابوساي واقترح على هذا الأساس إدراج عنوان للبند المعني "النظر في خطة العمل للفترة يوليو 2022 –ديسمبر 2023 في إطار مذكرة التفاهم بين الإسكوا والأرابوساي" عوضا عن "ما يستجد من أعمال". كما اقترح إعادة ترتيب البند المتعلق بالنظر في نتائج مشاركة المنظمة بنشاط فريق عمل الرقابة البيئية للإنتوساي قبل البند المتعلق بالنظر في تقرير رئيس اللجنة حول مشاركته في الاجتماع التشاوري لإعداد المخطط الاستراتيجي 2023-2028 ومقترحات مشاريع اللجنة في إطار هذا المخطط لإمكانية استغلال مخرجات الاجتماع في تحديد الخطة الثلاثية (2023-2025) والتشغيلية لسنة 2023.

وقد تمّ على هذا الأساس إقرار ترتيب وتنسيق بنود جدول الأعمال ليشتمل على 16 بندا وتمّ إقراره من قبل جميع أعضاء اللجنة وفقا للتالي:

1. عرض وإقرار مشروع جدول الأعمال.
2. النظر في ترشحات الأجهزة الأعضاء لاستضافة المنتدى الدولي حول التجارب الرائدة والممارسات الجيدة في مجال الرقابة على اهداف التنمية المستدامة
3. النظر في نتائج مشاركة المنظمة في منتدى الاسكوا للتنمية المستدامة 2022
4. النظر في التقرير المرحلي حول التقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة الواردة في مذكرة التفاهم بين الإسكوا والأرابوساي
5. النظر في نتائج ورشة العمل حول الرقابة على الهدف 1.4 من خطة التنمية المستدامة 2030
6. النظر في نتائج مهمة الرقابة التعاونية حول الرقابة على الهدف 1.4 من خطة التنمية المستدامة 2030
7. النظر في التقرير حول التقارير الطوعية
8. النظر في مدى التقدم في انجاز الخطة التشغيلية لعام 2022
9. النظر في إعداد تقرير النشاط لعام 2022
10. النظر في نتائج مشاركة المنظمة بنشاط فريق عمل الرقابة البيئية للإنتوساي
11. النظر في تقرير رئيس اللجنة حول مشاركته في الاجتماع التشاوري للإعداد المخطط الاستراتيجي 2023-2028 ومقترحات مشاريع اللجنة في إطار هذا المخطط.
12. إعداد الخطة التشغيلية لعام 2023

13. توزيع الأعمال بين أعضاء اللجنة وتكوين فرق عمل في الغرض
14. النظر في تمثيل المنظمة العربية في اجتماعات مجموعة عمل الانتوساي المعنية بالأهداف والمؤشرات الرئيسية للتنمية المستدامة
15. النظر في خطة العمل للفترة يوليو 2022 –ديسمبر 2023 في إطار مذكرة التفاهم بين الإسكوا والأرابوساي
16. تحديد موعد ومكان انعقاد الاجتماع القادم

البند الثاني: 2. النظر في ترشحات الأجهزة الأعضاء لاستضافة المنتدى الدولي حول التجارب الرائدة والممارسات الجيدة في مجال الرقابة على اهداف التنمية المستدامة

ذكّر مقرر اللجنة باتفاق أعضاء اللجنة خلال اجتماعها السادس على مخاطبة الأجهزة الأعضاء بالمنظمة للتعبير عن رغبتهم في استضافة منتدى دولي حول التجارب الرائدة والممارسات الجيدة في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة وعرض المقترح على المجلس التنفيذي للمصادقة عليه، وقد طلبت اللجنة من المجلس التنفيذي تعيين الجهاز الذي سيتولى تنظيم هذا المنتدى.

وقد كلف المجلس التنفيذي خلال اجتماعه الثالث والستين الذي عقد خلال شهر مارس 2022 عبر القرار رقم 2022/330 م.ت (63) الأمانة العامة للمنظمة بمخاطبة الأجهزة الأعضاء للنظر في امكانية تنفيذ المنتدى

وتنفيذا لهذا القرار خاطبت الأمانة العامة الأجهزة الأعضاء في الغرض وقد تلقت ردودا بالاعتذار عن التنظيم من ديوان المحاسبة بدولة قطر وديوان المحاسبة بدولة الكويت وديوان الرقابة المالية الاتحادي في جمهورية العراق وديوان الرقابة المالية والإدارية بفلسطين والجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية وجهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان والجهاز المركزي للرقابة المالية بالجمهورية العربية السورية وديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين.

وبعد النقاش ونظرا لاعتذار الأجهزة عن استضافته، توصي اللجنة بعرض موضوع استضافة المنتدى الدولي حول التجارب الرائدة والممارسات الجيدة في مجال الرقابة على اهداف التنمية المستدامة على المجلس التنفيذي خلال اجتماعه القادم وذلك لتعيين جهاز من الأجهزة الأعضاء لاستضافته أو اقرار العدول عن تنفيذ النشاط.

البند الثالث : النظر في نتائج مشاركة المنظمة في منتدى الاسكوا للتنمية المستدامة 2022

بعد شكر المشاركين في المنتدى على مساهماتهم من طرف رئيس اللجنة، تولى مقرر اللجنة عرض إطار مشاركة المنظمة في منتدى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) للتنمية المستدامة 2022 والمتمثل في تنفيذ مذكرة التفاهم المبرمة بين الإسكوا والأرابوساي وخطة العمل المتّفق عليها، شاركت المنظمة العربية خلال يوم 16 آذار/مارس 2022، وذلك ضمن الجلسة المتخصصة الخامسة حول دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في دعم التعافي من جائحة كوفيد-19 وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

وقد مثل المنظمة خلال هذه الجلسة الدكتور محمد أبو زيد، عضو لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة بالمنظمة ومدير عام بالجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية، والأستاذ صالح موسى مصلح، مدير عام بالإدارة العامة للرقابة على الخدمات الاجتماعية والثقافية في ديوان الرقابة المالية والإدارية لدولة فلسطين؛

حيث تطرق الدكتور محمد أبوزيد اعتمادا على إجابات الأجهزة على الاستبيان الذي تم توزيعه، إلى التحديات التي واجهتها الأجهزة الرقابية العربية قبل وأثناء الجائحة والحلول / الإصلاحات للتغلب عليها إضافة إلى الفرص المستقبلية للأجهزة الرقابية لدعم تحقيق أجندة 2030، ثمّ قدّم الدروس المستفادة والإجراءات ذات الأولوية لتعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة واستعدادها للوفاء بولايتها المتمثلة فى تعزيز الشفافية والمساءلة في حالات الأزمات ودعم التعافي الأكثر احتراما للبيئة وشمولاً وأكثر مرونة.

من جهته قدّم الأستاذ صالح موسى مصلح دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في دعم التعافي من جائحة كوفيد-19 وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، حيث تطرق إلى مساهمة ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين بخطة التنمية الوطنية والدور المهم الذي لعبه في التعافي من كوفيد 19 خاصة من خلال دعم الحكومات لضمان الشفافية والمساءلة في إدارة عملية التعافي من أزمة كوفيد والحفاظ على الانضباط في إدارة المالية العامة ومراقبة القرارات الصادرة وضمان توافقها مع مبادئ الكفاءة والفعالية ،ومراجعة وتعزيز خطط الطوارئ الخاصة باستمرارية العمل والتواصل بين الموظفين وتقييم المخاطر المرتبطة بالبرامج والاستجابات الحكومية.

وقد تمحورت النقاشات خلال الجلسة حول تعزيز دور الأجهزة العليا في متابعة واستعراض أجندة 2030 للتنمية المستدامة والاجراءات الضرورية لتعاف تحويلي وأخضر من جائحة كوفيد-19 يكون محوره الإنسان ولا يهمل أحدا.

كما شاركت المنظمة كذلك في الجلسة المتخصصة التاسعة حول الأساليب والموارد المعاصرة لجمع البيانات وتحسين جودتها بالنظم الإحصائية ضمن منتدى الاسكوا للتنمية المستدامة لعام 2022، حيث قدمت الأستاذة نبيلة معاشو تجربة مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في مجال الرقابة على البيانات الاحصائية، وتمحور العرض المعنون "تحديات التنسيق والمنهجيات والموارد الحديثة في جمع البيانات الإحصائية لتعزيز تحديات التنسيق والمنهجيات والموارد الحديثة في المنطقة العربية" حول إبراز الأهمية البالغة التي تكتسيها الاحصائيات و البيانات في متابعة الانجازات التي تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ثم في تقييم نتائج و آثار السياسات والبرامج العمومية التي تصبو إلى تجسيد برنامج التنمية 2030. وقد سعت المتحدثة إلى إبراز التحديات المرتبطة بالإحصائيات والبيانات والتي ترهن نجاح هذه السياسات كأطر البيانات وجودة المعلومات وموثوقيتها وطرق انتاجها كذا أنظمة المعلومات ومستوى التنسيق بينها وقدرتها على توفير المعلومات الضرورية في الوقت المناسب بشكل يسمح بتجسيد مبدأ عدم ترك شخص على الهامش.

وتوصي اللجنة بعرض نتائج المشاركة على أنظار المجلس التنفيذي للمصادقة عليها.

البند الرابع: النظر في التقرير المرحلي حول التقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة الواردة في مذكرة التفاهم بين الإسكوا والأرابوساي

ذكّر مقرر اللجنة بمقتضيات تنفيذ مذكرة التفاهم بين الاسكوا والأرابوساي والتي تتم على مرحلتين، حيث تمتد المرحلة الأولى من شهر كانون الثاني/يناير 2021 إلى شهر حزيران/يونيو 2022 والمرحلة الثانية من شهر تموز/يوليو 2022 إلى شهر كانون الأول/ديسمبر 2023. ويغطي التقرير المرحلي موضوع البند التقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة المدرجة في إطار المرحلة الأولى من مذكرة التفاهم.

وبعد عرض محتوى التقرير (**مرفق رقم 1**)، وافق أعضاء اللجنة على محتواه.

وتوصي اللجنة بعرض التقرير المرحلي حول التقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة الواردة في مذكرة التفاهم بين الإسكوا والأرابوساي على المجلس التنفيذي للمصادقة عليه وعلى ونتائج الأعمال.

البند الخامس: النظر في نتائج ورشة العمل حول الرقابة على الهدف 1.4 من خطة التنمية المستدامة 2030

قدّم رئيس اللجنة مرجع الورشة والمتمثل في قرار المجلس التنفيذي رقم 2021/315 م.ت (62) خلال اجتماعه الثاني والستين على اعتماد مذكرة المفاهيم حول ورشة التدريب والرقابة التعاونية والذي تم بمقتضاه الموافقة على تكليف ديوان المحاسبة بدولة الكويت بمهمة الاشراف والتنسيق لورشة التدريب حول الرقابة على الهدف 1.4. حيث عقدت ورشة التدريب المذكورة خلال الفترة من 20 إلى 24 فيفري/فبراير 2022 عن بعد وشارك فيها 36 مشاركا من 12جهاز من الأجهزة الأعضاء في المنظمة.

وتمثل الهدف من الورشة في تمكين المشاركين من الأجهزة الأعضاء من الوسائل النظرية والتطبيقية للرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عموما والهدف رقم 4 خصوصا. وقد تمّ عرض التقرير حول نتائج تنفيذ الورشة (**مرفق رقم 2**) على أعضاء اللجنة وتولوا اعتماد نتائجه.

وتوصي اللجنة بعرض التقرير حول نتائج ورشة العمل حول الرقابة على الهدف 1.4 من خطة التنمية المستدامة 2030 على المجلس التنفيذي للمصادقة على نتائجه واعتماد توصياته والاذن بتعميمها على الأجهزة الأعضاء للعمل بها.

البند السادس: النظر في نتائج مهمة الرقابة التعاونية حول الرقابة على الهدف 1.4 من خطة التنمية المستدامة 2030

عرض مقرر اللجنة مذكرة البند والذي يندرج ضمن نفس مشروع البند الخامس، علما أن المجلس التنفيذي للمنظمة صادق في اجتماعه الثالث والستين ضمن القرار رقم 2022/330 م.ت (63) على تعيين ديوان الرقابة الاتحادي بجمهورية العراق للاضطلاع بمهمة التنسيق والاشراف على مهمة الرقابة التعاونية على الهدف الرابع: التعليم الجيد.

ويشارك في هذه المهمة الرقابية سبعة أجهزة أعضاء بالمنظمة، وتم عقد اجتماع مع الفرق المشاركة بتاريخ 23 ماي/مايو 2022 لمناقشة نموذج تقرير مرحلة التخطيط، كما تمّ عقد اجتماع ثان ضمّ ممثلين عن الأمانة العامة للمنظمة وعن الجهاز العراقي وعن الاسكوا لمزيد تحديد المحاور المكوّنة لرقابة الهدف الفرعي 4-1.

وكان من المحدد حسب البرنامج الأولي للمشروع عقد اجتماع خلال شهر سبتمبر للنظر في تقارير مرحلة التخطيط التي ستعدّها الفرق من الأجهزة المشاركة.

وقد أفاد ممثل ديوان الرقابة الاتحادي بجمهورية العراق كجهاز مكلف بمهمة تنسيق الرقابة التعاونيّة بأنّه قد تم اعتماد المحاور الأولية لخطة التدقيق ونظرا لتأخر عدد من الأجهزة في تقديم تقارير مرحلة التخطيط حيث قدّمت ثلاثة منها مشاريع خطط مهامها الرقابية، تم تأجيل عقد الاجتماع إلى شهر نوفمبر 2022 .

وقد صادق أعضاء اللجنة على التقدم في انجاز مهمة الرقابة التعاونية.

وتوصي اللجنة بعرض التقدم المحرز في مهمة الرقابة التعاونية حول الرقابة على الهدف 1.4 من خطة التنمية المستدامة 2030 على المجلس التنفيذي للمصادقة عليه.

البند السابع: النظر في التقرير حول التقارير الطوعية

ذكّر مقرر اللجنة بقرار هذه الأخيرة خلال اجتماعها السادس تأجيل المشروع 1-3-8. (إعداد ورقة بحثية حول مراجعة التقارير الوطنية الطوعية) إلى الربع الأول من سنة 2022، وقد تمّ اعداد مشروع التقرير من طرف جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان خلال شهر مارس 2022.

وقد تولت الأمانة العامة تعميم المشروع على الأجهزة الأعضاء لإبداء الملحوظات حوله، وقد توصلت بملاحظات من كل من ديوان المحاسبة بدولة قطر والجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية تمت احالتها للجهاز العماني للتعقيب عليها. وقد تولى جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان التعقيب على ملاحظات الجهاز المصري.

وقدّمت خلال الاجتماع الأستاذة/ ابتسام الرياحية ملخصا عن الورقة البحثية وتولت الإجابة على أسئلة وملاحظات أعضاء اللجنة التي تعلقت أساسا بطول الجزء المتعلق بتقديم أهداف التنمية المستدامة والرقابة عليها ومنهجية البحث ونتائجه.

ومن ضمن أهم ما خلص إليه هذا البحث يذكر:

- الهدف من الرقابة على التقارير الطوعية يتمثل في التحقق من مدى ملاءمة وموثوقية المعلومات المضمنة،

- مراجعة التقارير الوطنية الطوعية بشأن التنمية المستدامة تأتي في إطار مهام التصديق على الالتزام، للتحقق من مصداقية البيانات والمعلومات المضمنة بتلك التقارير والتأكيد عليها،

- هناك حاجة إلى دليل استرشادي يعين الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة على القيام بدورها في مراجعة تلك التقارير.

بعد المداولة، صادق أعضاء اللجنة على الورقة البحثية (**مرفق رقم 3**) وعلى اعتماد نتائجها والاذن بنشرها.

وتوصي اللجنة بعرض الورقة البحثية حول مراجعة التقارير الوطنية الطوعية في إطار الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المجلس التنفيذي للمصادقة عليها والاذن بنشرها، كما توصي باعتماد نتائجها والمتمثلة أساسا في:

- اعتماد التحقق من مدى ملاءمة وموثوقية المعلومات المضمنة بالتقارير الوطنية الطوعية كهدف لهذه الرقابة

- اعتماد التصديق على الالتزام، للتحقق من مصداقية البيانات والمعلومات المضمنة بالتقارير الوطنية الطوعية والتأكيد عليها كأداة للرقابة

- اعداد دليل ارشادي يساعد الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة على القيام بدورها في مراجعة التقارير الوطنية الطوعية

البند الثامن: النظر في مدى التقدم في انجاز الخطة التشغيلية لعام 2022

ثمّن رئيس اللجنة الجهود المبذولة لتحقيق الخطة التشغيلية لعام 2022 وأكّد على مواصلة تحقيق نسب عالية من انجاز المشاريع والأهداف المبرمجة، وأحال الكلمة إلى مقرر اللجنة الذي ذكّر بمصادقة المجلس التنفيذي للمنظمة من خلال قراره رقم 2022/330 م.ت (63) على الخطة التشغيلية لسنة 2022 وعلى توزيع الأعمال بين الأعضاء.

وقد تمّ النظر في مدى التقدّم في كل نشاط من الأنشطة المدرجة بالخطة المذكورة وقد تمّت متابعة التقدّم في تنفيذ المشاريع والأنشطة وتضمين النتائج **بالمرفق رقم 4.**

وبعد ذلك تمت إحالة الكلمة للأستاذ عبد الحكيم بالأزرق، ممثل مبادرة تنمية الانتوساي (الآي-دي-آي)، للحديث عن التقدّم في تنفيذ برنامج الآي-دي-آي المتعلق بالرقابة على الغاية 3-د (الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه) من أهداف التنمية المستدامة، حيث بعد تدريب 10 فرق من الأجهزة العربية على الرقابة على أهداف التنمية المستدامة عموما والغاية 3-د تحديدا، والشروع في مرحلة تنفيذ المهمة الرقابية والتي انطلقت منذ نهاية سنة 2021، تلقت مبادرة تنمية الانتوساي (الآي-دي-آي) 3 مشاريع تقارير وسيتم خلال شهر نوفمبر 2022 عقد اجتماع لمراجعة التقارير وابداء الملاحظات حولها. وسيتم

خلال سنة 2023 القيام برقابة الجودة على التقارير كما سيتم العمل على مساعدة الفرق في متابعة تنفيذ التوصيات المدرجة بها وتدريبها على كيفية إعداد محفظة مواضيع جديدة في إطار الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.

وبعد المداولة، صادق أعضاء اللجنة على نتائج أعمالها.

وتوصي اللجنة بعرض نتائج تنفيذ الخطة التشغيلية لعام 2022 على المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم للمصادقة عليها.

البند التاسع: النظر في إعداد تقرير النشاط لعام 2022

ذكر مقرر اللجنة بفحوى المادة 26 من النظام الاساسي للمنظمة والتي نصت على أن تقوم كل لجنة برفع تقرير دوري عن نتائج أعمالها لكل من الأمانة العامة والمجلس التنفيذي، وفقاً لما هو محدد في البرنامج الزمني المعتمد.

وبعد عرض الموضوع على أعضاء اللجنة، أبدت ممثلة محكمة المحاسبات التونسية استعدادها لإعداد التقرير المذكور لعام 2022، ووافق أعضاء اللجنة على التعيين.

كما تمّ اعتماد الصيغة النهائية من تقرير نشاط اللجنة لعام 2021 (**مرفق عدد 5**).

وتوصي اللجنة بعرض الصيغة النهائية من تقرير نشاطها لعام 2021 على المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم للمصادقة عليه وتكليف ممثلة محكمة المحاسبات التونسية بإعداد تقرير نشاطها لعام 2022.

البند العاشر: النظر في نتائج مشاركة المنظمة بنشاط فريق عمل الرقابة البيئية للإنتوساي

أحال رئيس اللجنة الكلمة للأستاذ/ مروان الحناشي، ممثل الأمانة العامة الذي شارك في اجتماع مجموعة عمل الرقابة البيئية للإنتوساي الحادي والعشرين (يوليو 2022) والذي شهد أيضا مشاركة ممثلين عن المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية وعن الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية.

وقد قدّم أستاذ/ مروان الحناشي ملخصا حول ما دار خلال فترة اجتماع مجموعة العمل في اجتماعها الحادي والعشرين ومنها عرض نشاط المنظمة العربية في مجال الرقابة البيئية وقد أشار إلى أنّه تمّ خلال الاجتماع المصادقة على وثيقتي مشروع استراتيجية مجموعة عمل الانتوساي للرقابة البيئية للفترة 2023-2030 ومشروع الخطة التشغيلية 2023-2025 .

وبعد النقاش، صادق أعضاء اللجنة على التقرير ونتائج الأعمال المعروضة (**مرفق رقم 6**)

وتوصي اللجنة بعرض تقرير مشاركة المنظمة بنشاط مجموعة عمل الرقابة البيئية للإنتوساي ونتائجه على المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم لاعتمادها والاذن بتعميمها على الأجهزة الأعضاء.

البند الحادي عشر: النظر في تقرير رئيس اللجنة حول مشاركته في الاجتماع التشاوري لإعداد المخطط الاستراتيجي 2023-2028 ومقترحات مشاريع اللجنة في إطار هذا المخطط.

قدّم رئيس اللجنة ملخصا حول مشاركته بصفته تلك ضمن الاجتماع التشاوري الذي عقد خلال الفترة الممتدة من 28 إلى 30 مارس/آذار 2022 بمدينة الرياض في إطار تنفيذ منهجية إعداد المخطط الاستراتيجي للفترة 2023-2028. وقد ضم هذا الاجتماع الإدارة العليا للأجهزة الأعضاء ورؤساء لجان المنظمة وأعضاء لجنة المخطط الاستراتيجي وممثل الآي دي آي، وتم خلاله تقديم ومناقشة نتائج تحليل الاستبانات الداخلية والخارجية والمحاورات مع أصحاب المصلحة.

كما تواصل التنسيق بين لجنة المخطط الاستراتيجي ورئاسة اللجنة لتحديد المشاريع التي يمكن تنفيذها لتحقيق الأهداف التي تندرج ضمن مهام اللجنة والتي ضمّنت كلها تحت أولوية فرعية وحيدة وهي "دعم قدرات الأجهزة في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة".

وللتذكير، سبق للّجنة أن أعدت في اجتماعها الأول (يناير 2020) خطة العمل لثلاث سنوات 2020-2022 والتي تنتهي في نهاية هذا العام،

وقد اقترح ممثل الأمانة العامة أن تتضمّن الخطة الثلاثية التي سيتم عرضها المجلس التنفيذي أولويتين فرعيتين إضافة إلى الأولوية الفرعية التي أدرجتها لجنة التخطيط الاستراتيجي للمنظمة. تتمثل الأولوية الفرعية الأولى في "التوعية بدور الأجهزة العليا في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة" وهي مواصلة لنفس الأولوية الفرعية المدرجة بخطة اللجنة للفترة 2020-2022 بما أنّ التوعية نشاط متواصل لأجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 ولا يتوقف عند المراحل الأولى من تنفيذها.

وتتمثل الأولوية الفرعية الإضافية الثانية في "دعم الرقابة البيئية في إطار الرقابة على أهداف التنمية المستدامة" وذلك نظرا لإفراد هذا الجانب لجنة فرعية خاصة تنضوي تحت لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة

وبعد النقاش تقرر عدم مخاطبة الأجهزة لاستطلاع آرائها حول المشاريع التي ترغب في إدراجها بالخطة في الوقت الحالي نظرا لضيق الوقت، كما تقرر الإبقاء على الأولوية الفرعية الوحيدة التي تضمّنتها وثائق التخطيط للجنة المخطط الاستراتيجي للمنظمة. وانطلاقا من المشاريع الجديدة المقترحة في إطار المخطط الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2023-2028، إضافة إلى المشاريع المقترحة خلال الاجتماع والمشاريع التي تم تحويلها أو يتواصل تنفيذها من الخطة 2020-2022، تمّ اعداد الخطة الثلاثية القادمة 2023-2025 وفقا للنموذج المعتمد من لجنة المخطط الاستراتيجي (مرفق رقم 7).

وتوصي اللجنة بعرض التوزيع السنوي لبرامج الأولويات الفرعية للأولوية الرابعة/ للجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة 2023-2025 على المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم للمصادقة عليه.

البند الثاني عشر: إعداد الخطة التشغيلية لعام 2023

بعد الاتفاق على التوزيع السنوي لبرامج الأولويات الفرعية للأولوية الرابعة للجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة 2023-2025، تمّ ضمن هذه الخطة التشغيلية إعادة توزيع للأنشطة بتحويل نشاطين منها كان من المبرمج انجازهما خلال سنة 2022 إلى سنة 2023، وقد تولى أعضاء اللجنة إعداد الخطة التشغيلية لسنة 2023 وفق النموذج المقترح من لجنة التخطيط الاستراتيجي والمصادق عليه مع إدراج مؤشرات انجاز تفصيلية لكل نشاط (مرفق رقم 8).

توصي اللجنة بعرض خطتها التشغيلية لعام 2023 على أنظار المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم للمصادقة عليها.

البند الثالث عشر: توزيع الأعمال بين أعضاء اللجنة وتكوين فرق عمل في الغرض

بعد تحديد البرامج والأنشطة التي سيتم إنجازها ضمن الخطة التشغيلية للّجنة لسنة 2023، اتفق أعضاء اللجنة على تعيين المكلفين بالإنجاز وعلى آجال التنفيذ، وتقرّر توزيع الأعمال على الأجهزة وعلى الفرق كالآتي:

- الفريق الأول: برئاسة جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة لسلطنة عمان وعضوية ديوان المحاسبة بدولة قطر، والجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية وديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية.

- الفريق الثاني: برئاسة ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق وعضوية كل من محكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية وديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية ومحكمة الحسابات بالجمهورية الإسلامية الموريتانية.

- تكفّل الفريق المتكون من السيد حيدر يوسف والسيدة شريفة قويدر والسيدة رانية ملكاوي بتنفيذ عناصر المشروع "4-13. نشر قصص نجاح الأجهزة في رقابتها على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة"،

كما تمّ تكليف بعض الأجهزة ورئاسة اللجنة والأمانة العامة بمشاريع مباشرة، ويشتمل **المرفق رقم 9** على توزيع الأعمال على الأعضاء.

وتوصي اللجنة بعرض توزيع الأعمال بين أعضائها على أنظار المجلس التنفيذي للمصادقة عليه.

البند الرابع عشر: النظر في تمثيل المنظمة العربية في اجتماعات مجموعة عمل الانتوساي المعنية بالأهداف والمؤشرات الرئيسية للتنمية المستدامة

عرّف مقرر اللجنة بمهمة مجموعة عمل الانتوساي المعنية بالأهداف والمؤشرات الرئيسية للتنمية المستدامة والمتمثلة في " دعم الجهود المنسقة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والإنتوساي في دعم تطوير واستخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المستويين الوطني وفوق الوطني".

وتمّ تحديد هدفين استراتيجيين لتنفيذ المهمة المذكورة وهما تواليا "دعم دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تقييم كفاءة وفعالية الأنشطة الحكومية على أساس المؤشرات الوطنية الرئيسية" و"دعم الدور الدولي للإنتوساي في تعزيز تطوير واستخدام المؤشرات الوطنية وفوق الوطنية الرئيسية".

ثمّ تولى رئيس اللجنة تقديم المقترح الوارد بمشاركة اللجنة في أعمال مجموعة العمل المذكورة.

ووضح ممثل الأمانة العامة بأنّ اختيار ممثل المنظمة يتم بالانتخاب من طرف المجلس التنفيذي حسب النقطة 17 من النظام الأساسي.

وتوصي اللجنة المجلس التنفيذي بالمصادقة على أن يكون للمنظمة ممثلا لها في مجموعة عمل الانتوساي المعنية بالأهداف والمؤشرات الرئيسية للتنمية المستدامة وانتخاب رئيس لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة أو أحد أعضائها ليتولى المهمة.

البند الخامس عشر: ما يستجد من أعمال

ذكّر رئيس اللجنة بتفويض المجلس التنفيذي للمنظمة عبر قراره 2022/346 م.ت (63) للأمانة العامة مناقشة مقترحات الأجهزة مع لجنة الاسكوا لإعداد الخطة التفصيلية وطلبه منها عرضها على اللجان المعنية قبل اعتمادها من قبله.

وتنفيذا لهذا القرار، تولت الأمانتان العامتان للمنظمتين إعداد مشروع خطة العمل للفترة يوليو 2022 –ديسمبر 2023، حيث تمّ اعتماد استبيان لتجميع مقترحات الأجهزة في المجال تمّ على اثره مناقشة المقترحات في اطار اجتماع ضمّ ممثلين عن المنظمتين تمّ عقده بتاريخ 8 سبتمبر 2022.

وبعد عرض الأنشطة والجدول الزمني لتنفيذها، صادق أعضاء اللجنة على الخطة.

وتوصي اللجنة بعرض خطة العمل للفترة يوليو 2022 –ديسمبر 2023 في إطار مذكرة التفاهم بين الإسكوا والأرابوساي على المجلس التنفيذي للمصادقة عليها.

البند السادس عشر: تحديد موعد انعقاد الاجتماع القادم

تمّ إرجاء تحديد موعد ومكان الاجتماع القادم إلى تاريخ لاحق.

وفي نهاية الاجتماع قدم رئيس اللجنة الشكر لأعضاء اللجنة وممثلي الأمانة العامة لما بذلوه من جهود لبلوغ أهداف اللجنة وعلى سعة صدرهم وحثهم على مواصلة العمل على تنفيذ اللجنة لأعمالها.

مقرر اللجنة	رئيس اللجنة
السيد/ حسام الدين القزي	الأستاذ/ عبد الله علي الشيتان
(مكلف بمهمة بالأمانة العامة)	